مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

الخليج وإيران بعد الحرب: الاحتواء السلبي كخيار استراتيجي

أ.د صالح بن محمد الخثلان

مستشار أول

مركز الخليج للأبحاث

كُتبت هذه الورقة والحرب لا تزال مستمرة، ويصعب حتى الآن الجزم بما إذا كانت ستنتهي في المدى القريب، أو كيف ستنتهي. كما لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت الحرب ستفضي إلى بقاء النظام واستمرار إيران كدولة موحدة، أم ستقود إلى حالة من الفوضى نتيجة تفكك النظام أو انهياره. غير أنه، واستنادًا إلى ما ظهر خلال الشهر الأول من الحرب، يبدو أن بقاء الدولة واستمرار النظام هو السيناريو الأرجح، رغم تراجع قدراته، وتعرّضه لضغوط كبيرة، ومواجهته مستقبلاً غامضاً واستحقاقاتٍ ثقيلة لإعادة ما دمّرته الحرب.

وفي هذا السياق، يبرز سؤال محوري: كيف ستتعامل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع إيران في مرحلة ما بعد الحرب، ولا سيما في ظل نزعة أكثر تشدداً وعدوانية نتيجة تنامي نفوذ الحرس الثوري عقب اغتيال عدد من القيادات المهمة، وفي مقدمتها المرشد الأعلى علي خامنئي.

ثمة عدة مؤشرات يمكن الاستناد إليها في تقييم الاتجاه المحتمل لتعامل دول مجلس التعاون مع إيران في مرحلة ما بعد الحرب. فعلى الرغم من صدور بيانات خليجية تدين الاعتداءات السافرة على أراضيها، ومن تحرك جماعي لحشد موقف دولي يدين إيران ويطالب بمحاسبتها، كما تجلّى في قرار مجلس الأمن وقرار مجلس حقوق الإنسان، يمكن القول إن الموقف الخليجي، في مجمله، لا يزال، في جوهره، غير بعيد كثيراً عن موقفه تجاه إيران قبل الحرب من حيث استمرار تعدد المقاربات بين دول المجلس في التعامل معها.

وقد يُعزى هذا التريث في إعلان موقف خليجي مشترك إلى تباين التقديرات بشأن مسار الحرب ومآلاتها، إذ إن الكيفية التي ستنتهي بها الحرب ستحدد لكل دولة النهج الذي تراه أنسب في التعامل مع النظام الإيراني. ومع ذلك، فإن حرص دول المجلس على إعلان مواقف مشتركة في إدانة الهجمات يشير، ضمناً، إلى وجود أرضية أولية لموقف خليجي موحد تجاه إيران، ويبقى السؤال الأهم دون إجابة حاسمة حتى الآن: كيف سيكون التعامل مع النظام الإيراني بعد أن تتوقف الحرب؟

من المؤشرات التي قد تفيد في استشراف الموقف الخليجي تجاه إيران بعد الحرب تمسك دول المجلس جميعاً بالنهج الدفاعي، رغم استمرار استهداف أراضيها من قبل الحرس الثوري الإيراني؛ إذ تجنبت جميعها اتخاذ أي خطوات تصعيدية، وحتى بعد تهديد النظام الإيراني باستهداف منشآت الطاقة والمياه في دول المجلس، رداً على تهديدات الرئيس ترامب بضرب منشآت الطاقة الإيرانية، استمرت دول المجلس متمسكة بالنهج الدفاعي، مع تأكيدها في الوقت ذاته احتفاظها بحق الرد.

> **يبدو أن بقاء الدولة واستمرار النظام هو السيناريو الأرجح، رغم تراجع قدرات النظام، وتعرّضه لضغوط كبيرة، ومواجهته مستقبلاً غامضاً واستحقاقاتٍ ثقيلة لإعادة ما دمّرته الحرب**

ولكن يظل المؤشر الأهم في هذا السياق هو استمرار البعثات الدبلوماسية الإيرانية في دول المجلس، مع الاكتفاء بإجراءات محدودة فقط، من بينها إعلان الملحق العسكري وعدد محدود من موظفي السفارات في كل من قطر والسعودية أشخاصاً غير مرغوب فيهم، إلى جانب إغلاق الإمارات سفارتها في طهران.

كما يمكن تقدير احتمالية تشكّل موقف خليجي موحّد تجاه إيران بعد الحرب من خلال قراءة تصريحات عدد من وزراء خارجية دول مجلس التعاون في. فبعد الاجتماع التشاوري الذي ضم دول المجلس وعدداً من الدول العربية والإسلامية في ١٩ مارس، عبّر وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان عن موقف حازم حيث ربط استعادة الثقة بالوقف الفوري للهجمات الإيرانية، مؤكدًا أن: «إيران تواصل تصعيد هجماتها على جيرانها بينما تطالب بالتضامن؛ وهذه الهجمات المتعمدة لن تؤدي إلا إلى تعميق عزلتها». أما في الإمارات، فقد اتخذت هي الأخرى موقفاً صارماً، حيث وصف الشيخ عبد اللّه بن زايد الاعتداءات الإيرانية بأنها أعمال إرهابية، فيما شدد وزير الدولة في وزارة الخارجية الإماراتية على أنه «لا يمكن التعايش مع نظام يهدد أمن المنطقة باستمرار». في المقابل رأى وزير الخارجية العُماني، في مقال نشره في مجلة الإيكونوميست، أن الرد الإيراني كان «ربما الخيار العقلاني الوحيد المتاح للقيادة الإيرانية في مواجهة حرب تستهدف القضاء على الجمهورية الإسلامية الإيرانية». هذه التصريحات تكشف عن تباين في المقاربات الخليجية تجاه الحالة الراهنة، وهو تباين قد يكون ذا دلالة في استشراف الموقف الخليجي من إيران في مرحلة ما بعد الحرب.

> **يمكن القول إن المواطن الخليجي، الذي جعلته هذه الاعتداءات ينظر إلى النظام الإيراني بوصفه عدواً بعد أن كان مجرد جار سيّئ، لن يقبل بعد هذه الاعتداءات بأقل من تجميد شامل لمختلف قنوات الاتصال، وربما الوصول إلى حد القطيعة**

ذلك لا يمنع من طرح تصور قد يعبّر، إلى حد كبير، عن رؤية المواطن الخليجي الذي يعيش تحت تهديد مباشر وفعلي لحياته نتيجة الاعتداءات اليومية التي يشنها الحرس الثوري، وما تخلّفه من ترويع للسكان وإلحاق أضرار جسيمة بمقدرات أوطانهم.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن المواطن الخليجي، الذي جعلته هذه الاعتداءات ينظر إلى النظام الإيراني بوصفه عدواً بعد أن كان مجرد جار سيّئ، لن يقبل بعد هذه الاعتداءات بأقل من تجميد شامل لمختلف قنوات الاتصال، وربما الوصول إلى حد القطيعة. فذلك يبدو، من منظوره، الحد الأدنى في التعامل مع نظام تصرّف بعقلية ميليشياوية، وتبارى مسؤولوه في تهديده، والاستهانة به، والاعتداء على مصالحه، ومقومات حياته اليومية، وترويع أطفاله.

وبناءً على ذلك، تبدو رؤية المواطن الخليجي واضحة لا لبس فيها؛ فحتى إذا اختارت الحكومات الخليجية الإبقاء على مستوى محدود من التمثيل الدبلوماسي لأغراض التواصل في الحالات الاستثنائية أو الضرورية، فإن تصور العودة إلى علاقات طبيعية أو شبه طبيعية مع النظام الإيراني الحالي يظل أمراً غير وارد على الإطلاق.

ومن ثم، يكون المسار الأمثل، والأكثر استجابة لتطلعات مواطني دول المجلس، هو تبنّي استراتيجية خليجية موحدة تجمع بين العزل الدبلوماسي والضغط الاقتصادي. ويمكن توصيف هذا النهج، كشكل من أشكال الاحتواء السلبي. لا تهدف هذه الاستراتيجية للدخول في مواجهة مع ايران، أو اتخاذ إجراءات انتقامية قد تفضي إلى مزيد من التصعيد الإيراني، بل في الامتناع الكامل عن الانخراط مع النظام الإيراني، وتجنب أي تعاون سياسي أو اقتصادي أو إقليمي معها، مع العمل في الوقت نفسه على ملاحقة النظام دولياً ومحاسبته على اعتداءاته وما ترتب عليها من خسائر في الأرواح والممتلكات، والسعي إلى استصدار قرار دولي بهذا الشأن، على نحو يذكّر بالمسار الذي اتُّبع في ملاحقة النظام العراقي في التسعينيات.

وتستند مبررات تبنّي استراتيجية الاحتواء السلبي إلى حقيقة أن الاعتداءات التي استهدفت جميع دول مجلس التعاون كانت بالغة الخطورة؛ إذ مثّلت تهديداً مباشراً للأمن، واستهدفت مصالح هذه الدول، وعرّضت المواطنين والمقيمين للخطر، وألحقت أضراراً اقتصادية، كما أسهمت في ترسيخ صورة سلبية عن دول المجلس بوصفها بيئة غير مستقرة وغير موثوقة للاستثمار. وقد وقع كل ذلك رغم التأكيدات المتكررة من دول المجلس على رفضها للحرب، إلا أن النظام الإيراني مضى في نهجه العدواني.

لقد أحدثت الاعتداءات تحولاً حقيقياً في موقف المواطن الخليجي تجاه إيران، وهو تحول مرشح لأن يصبح راسخاً، كونه نتج عن تجربة مباشرة ومؤلمة أكدت تصوراً كان قائماً لدى البعض بشأن وجود نهج عدائي ثابت يتبناه الحرس الثوري تجاه دول المجلس، يقوم على الانتقاص من سيادتها والتعامل معها بوصفها مجرد أدوات ضمن صراع أوسع. لقد جاءت هذه الهجمات لتؤكد هذا التصور وتحوّله من مجرد انطباع إلى اعتقاد راسخ لدى غالبية، إن لم يكن جميع، مواطني دول المجلس.

لقد أحدثت الاعتداءات تحولاً حقيقياً في موقف المواطن الخليجي تجاه إيران، وهو تحول مرشح لأن يصبح راسخاً، كونه نتج عن تجربة مباشرة ومؤلمة أكدت تصوراً كان قائماً لدى البعض بشأن وجود نهج عدائي ثابت يتبناه الحرس الثوري تجاه دول المجلس

ولكي يتبين حجم الخطر الذي يشعر به المواطنون في دول الخليج، يكفي افتراض سيناريو واحد: ماذا لو فشلت أنظمة الدفاع الجوي الخليجية في اعتراض آلاف الصواريخ والطائرات المسيّرة التي استهدفت أراضيها؟ عندها يصعب تصور حجم الخسائر البشرية، والأضرار الاقتصادية الجسيمة، والاضطرابات الواسعة في البنية التحتية للطاقة ومجريات الحياة اليومية، إلى حد قد يهدد وجود بعض دول الخليج. وقد عُدّ الهجوم على مجمع رأس لفان للغاز، وما خلّفه من أضرار واسعة تتطلب إصلاحها ما بين ثلاث إلى خمس سنوات، مؤشراً واضحاً على طبيعة هذا التهديد، بل وتهديداً وجودياً لقطر نظراً لاعتمادها الكبير على صادرات الغاز.

وعليه، فإن تبنّي موقف حازم وغير تصالحي تجاه إيران في مرحلة ما بعد الحرب يبدو أمراً لا مفر منه في حال استمر النظام الحالي، ولا سيما في ظل الدور المركزي المتواصل للحرس الثوري. كما يُتوقع أن يشكّل هذا الحد الأدنى من تطلعات المواطنين الخليجيين، الذين تفهّموا خلال الحرب تبنّي حكوماتهم نهجاً دفاعياً بوصفه خياراً عقلانياً لتجنب التصعيد، غير أن هذا التفهّم لا يُرجَّح أن يمتد إلى مرحلة ما بعد انتهاء الحرب.

وبناءً عليه، ينبغي أن تنطلق الاستراتيجية المقترحة من فرضية واضحة مفادها أن دول مجلس التعاون باتت في مواجهة ميليشيا تتخفّى في صورة دولة؛ وهو ما يعكسه تلويح رئيس البرلمان الإيراني بإغلاق باب المندب، بتساؤله باستخفاف عن حجم مرور النفط والغاز والقمح والأسمدة التي تُنقل عبره، وكذلك رفض السفير الإيراني مغادرة لبنان رغم إعلانه شخصًا غير مرغوب فيه، في استهتارٍ بالأعراف والالتزامات الدبلوماسية. وفي الممارسة الدولية، يجري التعامل مع الميليشيات من خلال العزل والاحتواء، وهذا لا يستلزم حربًا، بل يقتضي فقط الامتناع عن التعامل مع إيران بوصفها دولة طبيعية.

ويتمثل إطار هذه الاستراتيجية في مجموعة من الخطوات المحددة: (١) خفض العلاقات الدبلوماسية إلى أدنى مستوى ممكن، والإبقاء على تمثيل محدود يقتصر على قنوات الاتصال الضرورية، وقد يصل الأمر إلى إدارة الحد الأدنى من العلاقات عبر ترتيبات رعاية المصالح من خلال دولة ثالثة، إلى حين حدوث تحول جوهري في سلوك النظام الإيراني. (٢) فرض عزلة دبلوماسية عبر تحرك جماعي منسق في المحافل الدولية. (٣) تشديد الرقابة على القنوات الاقتصادية والمالية، بما يحرم المؤسسات والأفراد الإيرانيين من أي منفعة محتملة من الانخراط مع دول الخليج. هذه ليست إجراءات هجومية، بل تدابير قوامها: عدم الثقة، والامتناع عن التعامل، والحذر الدائم.

ومع الإقرار بصعوبة توصل دول المجلس إلى موقف موحد، في ظل ما تشير إليه المؤشرات الحالية من احتمال تفضيل بعض الدول اتباع نهج مستقل، وهو احتمال واقعي، فإن أي سياسة بديلة عن الاحتواء السلبي لن تكون مقبولة من المواطن الخليجي؛ فهو لا يمكن أن يرى ضرورة للعودة للعلاقات كما كانت قبل الحرب.

إن الطرف الذي ينتهك السيادة، ويستهدف المصالح، ويهدد حياة المواطنين، لا يمكن التعامل معه بوصفه جاراً طبيعياً، أو شريكاً محتملاً، أو طرفاً يمكن تجاوز أفعاله بمجرد انتهاء الحرب. بل ينبغي التعامل معه باعتباره عدواً، وتُبنى السياسة على هذا الأساس. وهذا لا يتطلب مواجهة مباشرة، بل يستلزم الامتناع عن الانخراط، والحذر الدائم، والحفاظ على مستوى محدود جداً من العلاقات، على نحو يشبه، في بعض جوانبه، العلاقة بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية: انعدام للثقة، وغياب للتطبيع، وإدارة حذرة لعلاقة مع طرف معادٍ، مع استعداد دائم للمخاطر.

في هذا السياق، تشير بعض التقديرات إلى أن النظام الإيراني بعد الحرب قد يصبح أقرب، في بعض سماته، إلى نموذج كوريا الشمالية، مع سعيه إلى امتلاك سلاح نووي يتيح له ردع أي تفكير في شن اعتداء جديد عليه. ومن هنا تتضح أهمية استراتيجية الاحتواء السلبي؛ إذ إن تطبيقها بدقة قد يسهم في إعاقة هذا التوجه، من خلال تعميق الضغوط الداخلية على النظام بما يحول دون توجيه مقدرات الدولة نحو بناء قدرات تدميرية، في حين يظل المجتمع محرومًا من أبسط شروط العيش الكريم.

وفي تقديري، فإن هذا الإطار هو الذي ينبغي أن يوجّه سياسة دول مجلس التعاون تجاه إيران في مرحلة ما بعد الحرب، في حين سيبدو أي نهج بديل مظهراً من مظاهر الضعف، وسيصعب تبريره أمام الرأي العام الخليجي أو الدفاع عنه باسم الواقعية أو المصلحة الوطنية.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64